

في باب الجادات الذي بالمال المجهول كما روي في كافي عن الصادق عليه السلام قال لا يغتسل بالمال المجهول
للرجل اهله والميراثا ابيض يتكسبه به الذك ويولد منه الولد والودعي
بالدال المضملة المشاكسة ما غلط بيقب قوله **قول في منع الخلق**
خلف المتوفى في ذلك سائر المتوفىين بتقدمه المتوفى على التيم نظرا الى ان المتوفى
خلف عن البعض والتيم خلف عن الكل فالاول مقدم على الثاني والصورات
تزيين في ان التيم اذ من المتوفى لانه ثابت بالستة والتيم بالكله لان
في كتاب الله ذكر التيم عقيب الوصوه **قوله** يسع المقيم ما روي عن النبي
عليه السلام انه قال المتوفى على الخلق المسافر ثلثة ايام والتيم يومه والليله رواه
البوداد وروي انه عليه السلام سئل عن المتوفى على الخلق قال المسافر ثلثة ايام
ايام والمقيم يومه رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح **قوله** من الميراث
خاصة اي الحرب الاضغ خاصة فلا يجوز عن الجنابة لانها الزمته غسل كل
اليدين بالحق ومع الخلق لا ياتي ذلك صورتهما مسافر اجب في المدة وليس معه
ماء فتيمم ثم احرف ويجوز من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المتوفى لان الجنابة تسرت
اليه القديين **قوله** من وقت الحرب اي ابتداء المدة يقتضيه من حين الحرب
الذي يوجد بعد اللبس حتى لو غشا متيم عند طلوع الفجر وليس عند طلوع الشمس
واحدث بعد ما صلى الظهر يصلي الظهر في الغد بالمتوفى لا العصر فانهم **قوله**
يشترط لبقائه على طهارة كاملة احتمر به عن طهارة ناقصة مثل ما اذا شوي
في اعطابه لعمدة لم يصبها الماء فاخرت قبل الاستيعاب لا يجوز له المتوفى واحتمر به
عن وضوءه فان شوي كان نقضا كوضوء المستحاضة ومن لعناها اذا لبس الخلق
ثم خرج الوقت وكالتيمم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء فاتهم لا يستحبون لعدم اللبس
على طهارة كاملة **قوله** عند الحرب اي اشتراط كمال الطهارة عند الحرب
لا عند اللبس خلافا للشافعي رحمه الله حتى لو غسل رجليه وليس خفيه اتم الوضوء
قبل ان يجزى حازه المتوفى عليه خلافا له وكذا لو لبس خفيه ثم اغتسل بوضوء الماء
الماء اليه يذهب ثم اتم سائر الاعضاء ثم حدث حازه المتوفى خلافا له ولو غسل رجليه ثم
لبس خفيه ثم حدث ثم اتم الوضوء لا يجوز له المتوفى بالاجماع **قوله** فيجوز الخ

المتوفى على الخلق
المتوفى على الخلق
المتوفى على الخلق

المتوفى على خيف فوق خيف لانه يصير جديلا كخف ذي طابان **قوله** وعلى
جرو فوق فوق خيف اي يجوز المتوفى ايضا على جرو فوق فوق خيف لما قلنا وقال
الشافعي رحمه الله لا يجوز **قوله** ان لبسه اية ان لبس الجرو فوق قبل الحرب قيد
به لانه اذا حدث قبل لبس الخف لم لبس الجرو فوق لا يسع عليه لان ابتداءه متوفى
المتوفى من وقت الحرب وقد انعقد في الخف فلا يجوز له الجرو فوق **قوله** وعلى
جورب اي يجوز المتوفى على جورب لما قاله المعين بن شعيب ان رسول الله عليه
السلام توشاه ومسح على الجوربين والمغليين رواه الوداد والزهدي وقال هذا
حديث حسن صحيح **قوله** لا يشق صفه الجورب وكذا قوله ويقف على التراب
بلا ريطه ما كان الجورب على هاتين الصفتين يجوز المتوفى عليه في قولها وقول اي
خفيفه رحمه الله المخرج اليه ولو لم يكن محبلا وانما في قوله المرجع عند لا يجوز
الا اذا كان محبلا والتيمم على قوله المرجع المبرج اليد قبل مودع بسبع ايام
وقيل بثلثه **قوله** ولو سافر مقيم في مدينته اسم ثلثا اي ثلثه ايام ولياها
وقال الشافعي رحمه الله ليه ذلك وهذا بناء على انه مده المقيم هل تتغير امره لا
فعله لا تتغير فلا يجوز وعندنا تتغير فحرم **قوله** ولو اقامت ارضه في مدينته
لم يرد على يوم قليلة من حين مسحه وهذا بالاجماع لان مده الشافعي قبل اشتغالها
فتصير مده المقيم عند الاقامة **قوله** ومسح ظاهر الخف هذا بيان محل المسح
وهو ظاهر الخف عندنا حتى لا يجوز مسح بالهبة او عقبيه او ساقيه او جواربيه وكعبيه
لقول علي بن ابي طالب عنده لو كان المرث بالراي لكان اشغل الخف اولى بالمتوفى من
اعلاه وقد روي رسول الله عليه السلام مسح على ظاهر خفيه رواه الوداد في
سنينه **قوله** واقل اي اقل المسح قدر ثلثة اصابع من اصابع اليد وقيل من
الرجل والاول اصح لان اليد الثلثة **قوله** والخرق الكبري مانع اي من خوارق
المتوفى وهو قدر ثلثة اصابع من ارض اصابع الرجل لان الحرب لا يجزيه لانه يجب
غسله لظهور بعض القدم وهذا هو النياس في القليل ايضا الصفة من الخلق
قوله وينقض المسح كل ما ينفذ الوضوء لان ما ينفذ الغسل لا ينفذ المسح
اذي **قوله** وينقض مضميت المدة لانها اذا تمت سري الحرب اما القديين
الارواح

مسح الخف
الارواح